محددات السلوك الانتخابي في الجزائر

بليه لحبيب*

b_lehbib45@yahoo.com

ورقة مقدمة في: اليوم الدراسي:

المشاركة السياسية والسلوك الانتخابي

12 جوان 2014

قسم العلوم السياسية- كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

ملخص:

إن الأهمية البالغة التي تكتسيها الانتخابات في تجسيد ومن ثم تثبيت وترسيخ العملية الديمقراطية قد دفعت بالعديد من الدارسين إلى البحث والتعمق في مضمونها، وصولا إلى تشكل علم قائم بذاته يسمى بعلم اجتماع الانتخابات الذي يختص بدراسة الانتخابات كحقل اجتماعي سياسي. وفي هذا الصدد يعتبر موضوع السلوك الانتخابي من أهم المواضيع التي يدرسها ويعالجها هذا العلم من خلال الاهتمام بالعامل الاجتماعي في العملية الانتخابية، باعتبار أن من أهم عناصرها هذا الكائن الاجتماعي المتمثل في الناخب والمرشح والذي له خصائصه الاجتماعية التي لها أثر كبير في أدائه.

إن دراسة السلوك الانتخابي تهدف إلى التعرف على أهم مظاهره، والعوامل التي تؤثر فيه وتساهم في بنائه وتحديده، وهو موضوع مداخلتنا التي تأتي كمحاولة لتسليط الضوء أكثر على هذه العوامل التي تمثل في نفس الوقت محددات لهذا السلوك.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات، السلوك الانتخابي، النظام الانتخابي، الثقافة السياسية، التنشئة السياسية.

مقدمة:

أولا- مفهوم السلوك الانتخابي:

1- تعريف السلوك الإنساني:

2- تعريف السلوك الانتخابي:

ثانيا- محددات السلوك الانتخابي:

---

* أستاذ مساعد (أ) ، قسم العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم.

1- المحددات السياسية:

- الثقافة السياسية:
- التنشئة السياسية:
- الحملة الانتخابية:

2- المحددات التنظيمية والقانونية:

- طبيعة النظام الانتخابي:
- طبيعة الانتخابات:

3- المحددات الاجتماعية والاقتصادية (السوسيواقتصادية):

- الولاء القبلي:
- الأمية:
- الفقر:

خاتمة:

المراجع:

مقدمة:

تعتبر الانتخابات محور وجوهر العملية الديمقراطية، فحجر الأساس في الديمقراطية كما يذكر "جون ديوي J.Dewey"هو مشاركة الأفراد الناضجين في وضع القيم التي تنظم حياة الجماعة، وقدرتهم على التأثير في صنع السياسات العامة في دولهم، ولا جدال في أن جميع النظريات تؤكد على عنصر المشاركة في الأنظمة الديمقراطية، وتعد العملية الانتخابية أهم الآليات المرسخة والضامنة لمشاركة واسعة وفعالة لكل فئات المجتمع.

ونظرا لأهمية الانتخابات بالنسبة للفرد والمجتمع والدولة فقد كثرت الدراسات حولها، ووسع ذلك من دائرة المهتمين بها، حيث لم يعد الأمر مقتصرا على الباحثين في العلوم السياسية، وإنما تعداه إلى الباحثين في علم الاجتماع وعلم النفس،الذين اهتما خاصة بالسلوك الانتخابي، وأدى ذلك إلى ظهور نظريات كثيرة ومتعددة تفسره بحسب المجال الذي تنتمي إليه، وتبعا لذلك ظهر فرع متخصص في دراسة هذا السلوك

هو علم اجتماع الانتخابات، الذي يختص بدراسة الانتخابات كحقل اجتماعي سياسي، من خلال الاعتماد على استطلاعات الرأي حول نوايا التصويت لدى الناخبين، والمسوح الضخمة عن طريق المقابلة التي تجري بعد الانتخابات، وتدقيق أساليب وعمليات تحليل البيانات، وكذا دراسة أنماط التصويت والسلوك الانتخابي، الذي يعتبر محورا هاما في ميدان علم دراسة الانتخابات.(1)

ويرى العديد من الباحثين أن أبوة هذا الفرع تعود إلى الفرنسي " أندريه سيجفريد A.Siegfried " صاحب الكتاب المعنون ب "الجدول السياسي لغرب فرنسا في ظل الجمهورية الثالثة Tableau politique de la France de l'ouest sous la III République " الصادر سنة 1913 والذي تساءل فيه حول الامتدادات السياسية للجغرافيا البشرية، كما اقترح فيه الإحاطة بالعوامل المفسرة للسلوك الإنتخابي. (2)

ثم تلى ذلك الدراسات التي قام بها "بول لازارسفيلد P.Lazarsfeld" وزملائه من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية حول السلوك الانتخابي لناخبي مقاطعة إيري بمدينة أوهايو في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 1940، والتي تم نشرها في كتاب تحت عنوان "اختيار الشعب: كيف يهيئ الناخب رأيه أثناء الحملة الرئاسية The People's Choice : How the voter makes up his mind in a presidential campaign" وذلك سنة 1944.(3)

1- تعريف السلوك الإنساني:

لقد أصبح موضوع السلوك الإنساني من المواضيع الأساسية للبحث على اعتبار أنه يقبل الخضوع للملاحظة، فهو يمثل الاستجابة لمثير ما وفقا للمعادلة النفسية المأثورة التي يقوم عليها التحليل السلوكي: مثير- كائن حي –استجابة(4)، مما دفع إلى الاهتمام أكثر بالدراسات السلوكية في حقل الدراسات الاجتماعية كمدخل واقترابات للتحليل.

والسلوكية:"هي حركة فكرية تعتمد السلوك كوحدة تحليل، وبصيغة أخرى الاقتراب السلوكي هو محاولة للتقرب من الظاهرة السياسية عبر السلوك بالبحث عن تفسير الجوانب الإمبريقية للحياة السياسية بواسطة اقترابات ومناهج ومعايير التحقق، واختبار الصدق أو صحة الافتراضات وفق مبادئ وقواعد محددة وتقاليد وأسس البحث الإمبريقي الحديث".(5)

يعرف السلوك على أنه:" كل ما يصدر عن الفرد من أفعال مختلفة، موجهة نحو إشباع حاجاته النفسية أو أفعال عشوائية، كاستجابات تلقائية لمنبهات اجتماعية أو غير ذلك انطلاقا من رغبة ذاتية في التعبير عن الكيان الذاتي للشخصية". (6)

إن دراسة السلوك الإنساني لا بد وأن تأخذ في الاعتبار طبيعة وخصائص الموقف، ومن ثم لا نتوقع أن نجد تفسيرا نمطيا يصلح لكل الناس في كل المواقف. معنى هذا أن العلوم السلوكية لا تدرس السلوك في فراغ لكن تدرسه في واقع محدد. (7)

2- تعريف السلوك الانتخابي:

بانتقال المدرسة السلوكية إلى المجال السياسي بدأ الحديث عن السلوك السياسي، وذلك بالبحث في الأفعال والأعمال وردود الأفعال السياسية، والتي تصدر عن رجال السياسة بغية التوصل إلى أهم الدوافع التي أدت لهذه السلوكات، وهل يمكن أن تتكرر هذه السلوكات إذا ما تكررت الظروف التي وجدت فيها أو الأدوار.

وتبعا لذلك فقد تعددت النماذج في دراسة ظاهرة السلوك السياسي بصفة عامة والانتخابي بصفة خاصة، بداية بأعمال كل من" روبرت دال Robert Dahl" و"دايفد ترومان David Truman" علماء السلوكية في بدايتها خلال الخمسينات، بحيث أعتبر هذا المذهب السلوكي" Behavioral Approach"، كواحد من أهم المناهج الفعالة التي أخذت على عاتقها دراسة السلوك الفعلي للظاهرة السياسية انطلاقا من حقيقة أن الفرد هو وحدة التحليل الأساسية، ولعل كتابات "جابريال ألموند G. Almond" و "كارل دوتيش K.Deutsch " هي مجموعة من أهم الأمثلة في هذا الصدد. (8)

- الإنتخاب: يعرف بأنه اختيار الشخص أو أكثر من بين المرشحين لممثليهم في تسيير وحكم البلاد، ويعرفه الفقه القانوني الفرنسي بأنه: "حق اختيار على نحو تتسابق فيه الإيرادات المؤهلة لتلك الممارسة".

ويعرفه "دايفد ايستن David Easton" بأنه ": تعبير يقدمه المواطنون عما ينتظرونه من النظام السياسي، ويقوم هذا الأخير بالتعبير عن تلك الأماني في شكل قرارات تطبق على المحكومين، مثيرا ردود أفعال تتجسد هي الأخرى في شكل أماني جديدة وهكذا". (9)

كما عرف" ميشيل روش M.Rush"و"فيليب ألتوف P.Altoff " الانتخابات بأنها": عبارة عن وسائل الاختيار بين بديلين أو أكثر من خلال إبداء الأصوات، وتختلف عملية الانتخاب من موقف لآخر طبقا لثلاث تساؤلات من الذي ينتخب، ينتخب من، كيف تتم عملية الانتخاب". (10)

- السلوك الانتخابي:

يمكن القول أن السلوك الانتخابي هو كل أشكال التصرف أو الأفعال وردود الأفعال التي يظهرها المواطن في موعد انتخابي معين، نتيجة تأثره أو عدم تأثره بمجموعة من العوامل والمتغيرات (النفسية، الاجتماعية، البيئية، السياسية، التنظيمية، الحضارية والاقتصادية...).

يعرف "العزي" السلوك الانتخابي بأنه :" تعبير وتمثيل حي للمشاركة السياسية وتتوفر فيه صفة الجماعة لأنه سلوك جماعي إحصائي". (11)

وبالتالي يعد السلوك الانتخابي أحد مظاهر السلوك السياسي، كما أنه تعبير واقعي عن المشاركة السياسية، وهو سلوك جماعي ذو أبعاد إحصائية، وهو يأخذ أحد الشكلين: التصويت (إيجابي أو سلبي) أو الإمتناع (عدم التسجيل في القوائم الانتخابية أو العزوف عن التصويت)

ثانيا- محددات السلوك الانتخابي:

تتحكم في السلوك الانتخابي باعتباره سلوكا إنسانيا اجتماعيا سياسيا عوامل تضبطه وتدخل في تكوينه، ونظرا لتعدد هذه العوامل وتفرعها، فإننا نكتفي بذكر الأهم منها.

1- المحددات السياسية:

هي مجموعة العوامل ذات الطابع السياسي التي تتدخل في تحديد وتشكيل السلوك الانتخابي والتأثير فيه.

- الثقافة السياسية:

يعرف "عبد الوهاب الكيالي" الثقافة على أنها: "الإرث الاجتماعي ومحصلة النشاط المعنوي والمادي للمجتمع".(12)

كما يعرفها "كلايد كلوكهون Clyde Kluckhohn" بأنها:" أسلوب الحياة العامة للمواطنين والتراث الاجتماعي الذي يستمده الفرد من جماعته، كما أن الثقافة هي ذلك الجزء من البيئة الذي يخلقه الإنسان". ويتفق أغلب علماء الاجتماع على أن الثقافة تؤثر في الفعل الاجتماعي ولكنها لا تقرره كليا، فهي متغير واحد من بين متغيرات عديدة مؤثرة في السلوك الإنساني. (13)

إن مفهوم الثقافة السياسية يعد من المفاهيم الحديثة نسبيا في علم السياسة، إذ أن ظهوره يرجع إلى عام 1956 عندما استخدمه الأستاذ الأمريكي"جابريال ألموند G.Almond ". (14)

ويذهب" جيمس أندرسون James Anderson" إلى اعتبار أن الثقافة السياسية هي جزء من ثقافة المجتمع، والتي تتضمن المعتقدات والقيم والمواقف المتعلقة بما ينبغي أن تقوم به الحكومة، وطبيعة العلاقة الموجودة بين المواطن من جهة والحكومة من جهة أخرى، وتنتقل الثقافة من جيل لآخر من خلال التنشئة الاجتماعية والتي عبرها يتعرف أفراد المجتمع ويتفاعلون مع الآخرين ومع القادة السياسيين، بحيث تصبح هذه الثقافة السياسية جزءا من نفسيا تهم ويترجمونها إلى سلوك حياتي نحو مختلف شؤون السياسة والحكم والسلطة والولاء والانتماء والشرعية.(15)

يعرف " فيليب برو P.Braud" الثقافة السياسية على أنها: "مجموعة معارف ومعتقدات تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم، كما تسمح للمجموعات باستخدامها كمراجع للتعريف بهوياتها. إنها تسمح إذن لكل منهم بتحديد موقعه في المجال المعقد للسياسي، وذلك من خلال تعبئة حد أدنى من المعالم، الواعية أو غير الواعية، التي ترشده في سلوكه: سلوكه كمواطن على سبيل المثال، أو سلوكه كناخب أو مكلف بدفع ضريبة، إلخ ...".(16)

تعد الثقافة السياسية جزءا من الثقافة العامة، وعليه فإننا نجد تداخلا كبيرا بين المفهومين، و يعكس ذلك التراث العلمي الذي يوضح لنا أن العلماء اهتموا بشكل واضح بمفهوم الثقافة الكلي ، معتبرين أن الثقافة السياسية هي ثقافة فرعية "Subculture"، وإنها تتأثر بالثقافة الأشمل، لذلك نجد " دونالد ديفين D.Devine" يقول إن الثقافة السياسية ليست هي كل ثقافة المجتمع، وإنما هي الجانب السياسي من ثقافات المجتمع.

ويرى "موريس ديفرجيه Maurice Duverger" بأن الثقافة السياسية يقصد بها بصورة عامة، الجوانب السياسية للثقافة، باعتبارها تشكل هي نفسها مجموعة منظمة، كما يرى أنه من الضروري أن تحدد باختصار الجوانب السياسية للثقافة، وليس من الممكن أن نضع لها مؤلفا كاملا أو فرعا متخصصا في علم الاجتماع ككل، لأن ذلك سوف يؤدي إلى كثير من الخلط والغموض حول كلمة الثقافة السياسية، ومحاولة إطلاق مفهوم الثقافة على مفاهيم أخرى متعددة، ولاسيما أن المجتمع يشمل الكثير من الأنماط الثقافية.

يقصد بالثقافة السياسية، مجموعة من القيم والأفكار والمعتقدات السياسية التي تدخل في تركيبة مجتمع ما، وتميزه عن غيره من المجتمعات، كما يقصد بها كذلك مدى تأثر الفرد أو المواطن بهذه القيم في شكل سلوك سياسي من جانب المواطنين تجاه السلطة السياسية، أو من جانب أعضاء السلطة السياسية تجاه المجتمع ككل، وترتبط الثقافة

السياسية بعملية أوسع نطاقا يطلق عليها التنشئة السياسية، التي يقصد بها اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم السياسية التي يحملها معه حينما يجند في مختلف الأدوار الاجتماعية، وهكذا تصير الثقافة السياسية عماد الثقافة والسلوك السياسي للمواطن. (17)

وقد أكد "جابريال ألموند G.Almond " وزميله " سيدني فيربا S.Verba "، أن لكل نمط ثقافي علاقة مع بناء سياسي، وتبعا لذلك فقد حددا ثلاثة أنماط مختلفة للثقافة السياسية تقابلها ثلاث بناءات سياسية: ففي حين أن الثقافة الدعائية أو الضيقة ترتبط بالبناء الاجتماعي التقليدي غير المركزي، فإن ثقافة الخضوع السياسي ترتبط بالبناء السياسي التسلطي المركزي، أما ثقافة المشاركة فإنها بكل وضوح ترتبط ببناء النظم السياسية الديمقراطية، حيث أن عملية المشاركة السياسية تعد عنصرا هاما في إطار العملية الديمقراطية، إضافة إلى أنها عنصر من عناصر المواطنة. (18)

فالأفراد ذوو المستوى التعليمي المحدود يتشاركون بشكل خاص في أغلب الأحيان في الرأي القائل بأن السياسة تتناول أمورا معقدة جدا على الفهم، وينجم عن ذاك شعور بعدم أهلية المواطنين يثبط من همتهم على المشاركة السياسية النشيطة. (19)

وعليه يمكن أن نقول بأن الثقافة السياسية تؤثر في السلوك الانتخابي من خلال:

1- جعل الفرد على قدر من الوعي والمعرفة والإدراكات والقناعات السياسية التي تمكن الناخب من الاختيار العقلاني بعيدا عن أي ترغيب أو ترهيب.

2- تؤثر الثقافة السياسية على السلوك الانتخابي للفرد من خلال جعله يعمل دائما على الموازنة بين المعايير التي تفرض عليه ، وقيمه ومعتقداته السياسية.

3- تجعل المواطن يتحرر من كافة الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الجهوية (الولاءات القبلية وغيرها) عند الإدلاء بصوته. (20)

- التنشئة السياسية:

إن الإنسان كائن سياسي بفطرته، وقد يكون السبب في ذلك وجود المجتمع الإنساني الذي يكون الدافع إلى وجوده إما غريزي أو بحكم العادة أو الحاجة أو حتى الاختيار الذي دفع الإنسان إلى تكوين المجتمعات منذ آلاف السنين، وسواء قبل الإنسان أو رفض فإنه ينتمي إلى نظام سياسي، فالإنسان كما يشير أرسطو كائن سياسي Political Animal، ولا يتحقق الانخراط في العمل السياسي إلا عن طريق مجموعة من الوسائط التي تتمثل في عملية التنشئة السياسية، ونجد أن المشاركة السياسية - سلباً وإيجاباً - تعكس أهمية الدور الذي تلعبه التنشئة السياسية بكل المصادر المشاركة في هذه العملية من تعليم، إعلام، نظام سياسي، اجتماعي، ... إلخ.

فبقدر سواء عملية التنشئة السياسية للأجيال بقدر ما تكون المشاركة إيجابية، والثقة السياسية في الحكومة والنظام والكفاءة السياسية مما يدعم الشعور القومي، ويزيد الولاء الوطني ويعمق الإحساس بالمسئولية نحو المجتمع.

يعرفها "مولود زايد الطبيب" بأنها: " تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه وقيمه ومثله السياسية، ويكون بواسطتها مواقفه واتجاهاته الفكرية أو الإيديولوجية التي تؤثر في سلوكه وممارسته اليومية، وتحدد درجة تضحيته وفاعليته السياسية في المجتمع ،وتساعد على بقاء وديمومة واستقرار النظام السياسي، طالما تستهدف تمرير الأفكار والخبرات والأساليب السياسية التي يعتمدها المجتمع بين أبناء الشعب، ويحاول زرعها في نفوس الأفراد والجماعات على اختلاف خلفياتهم الاجتماعية والطبقية". (21)

ويعرفها "هربرت هايمان H.Hyman" وهو من الرواد الباحثين في التنشئة السياسية في كتابه المعنون ب"التنشئة السياسية"، :" مجموعة الأنماط الاجتماعية التي يتعلمها الفرد من مؤسسات المجتمع وتساعد على التعايش مع المجتمع." كما يعرفها "ريتشارد داوسن R. Dawson" على المستوى الفردي بأنها:" العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة، ومعارفه، ومشاعره، وتقييماته البيئية، ومحيطه السياسي، كما أن التنشئة السياسية تعتبر عملية تطورية يتمكن المواطن (أو مواطن المستقبل)، من خلالها من النضوج سياسيا، وخلال هذه العملية يكتسب الفرد معلومات ومشاعر ومعتقدات متنوعة تساعده على فهم وتقييم والارتباط بالبيئة السياسية المحيطة به، وتعتبر توجهات الفرد السياسية جزءا من توجهاته الاجتماعية العامة، فالمشاعر تجاه الحياة السياسية ترتبط في الغالب بوجهات النظر الاقتصادية والثقافية والدينية ". (22)

وبالنسبة للمنظور الخاص بالجماعة تعرف التنشئة السياسية بأنها: " العملية التي من خلالها يكتسب المواطنون آراءهم والتي تتراكم، وتعمل بطرق وأساليب يكون لها نتائجها على الحياة السياسية للمواطن". (23)

وهناك مجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تتولى مهمة التنشئة السياسية نذكر منها: الأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام، الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني، المسجد، الجيش، ...وغيرها من المؤسسات.

ويترتب على التنشئة السياسية نوعان من الأفراد:

الأول: يتمتع بالوعي السياسي أي ما يوجد لدى الفرد من معارف سياسية بالقضايا والمؤسسات والقيادات السياسية على المستوى المحلي والدولي، كذلك وعيه بالمناخ السياسي الذي يعيش فيه ويستفيد من وجوده به.

الثاني: يتمتع بما يسمى المشاركة السياسية، ويقصد به حرص الفرد على أن يقوم بدور ايجابي في الحياة السياسية من خلال الممارسة الإرادية لحق التصويت أو الترشيح للانتخابات أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الانضمام إلى المؤسسات الوسيطة.

وعليه فإن غرس الوعي السياسي هو أحد أهم أهداف التنشئة السياسية، والذي قد يترجم في صورة سلوك سياسي ما مثل السلوك الانتخابي، فجوهرها الحقيقي يتمثل فيما تقدمه وما تقوم به من دور في تشكيل السلوك السياسي للفرد والتأثير عليه، من خلال تدخلها في تكوين الآراء والقيم والاتجاهات لديه والتي تعتبر استعدادات كامنة تؤدي إلى استجابات سلوكية محددة.

ويرى "سعد الدين إبراهيم" أن: "المشاركة السياسية هي مؤشر تفاعل لصحة العلاقة بين المجتمع والدولة، فبقدر ما تكون الدولة تعبيرا أميناً عن مجتمعها، بقدر ما تزداد المشاركة السياسية السليمة المنظمة لأفراد المجتمع في الشؤون العامة سواء بصفتهم الفردية أو الجماعية من خلال مؤسساتهم". (24)

وبهذا يتضح أن التنشئة السياسية هي محدد أساسي في المشاركة السياسية عموما والمشاركة الانتخابية خصوصا، وهي باالتالي تعد أحد المحددات الرئيسية للسلوك الانتخابي للمواطن.

- الحملة الإنتخابية:

ويقصد بها قيام الأحزاب والمرشحين أو وكلائهم بالإشهار والتسويق والدعاية لمرشحيهم أو لأنفسهم أمام الناخبين قصد التأثير عليهم ومن ثم محاولة استمالتهم وكسب أصواتهم، من خلال الاحتكاك المباشرة بهم وعرض البرامج عليهم وتقديم الوعود إليهم والاستماع إلى انشغالاتهم، وهي تجري قبل إجراء الانتخابات، وذلك في مدة محددة بموجب القوانين الانتخابية لكل دولة، ويسمح فيها باستعمال مختلف الأساليب والوسائل المشروعة: وسائل الإعلام السمعية والبصرية والصحافة المكتوبة وشبكات التواصل الاجتماعي والتجمعات الشعبية واللقاءات الجوارية وغيرها، غير أن المشرع الجزائري وضع بعض القيود، ولعل أهمها ما ورد في المادة 42 فقرة 4 من التعديل الدستوري لسنة 1996: "لا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي."(25)

إن الحملة الانتخابية تلعب دورا هاما في توجيه وتحديد سلوكيات الأفراد، نظرا لما تقدمه من معلومات للناخبين حول المترشح أو الحزب وبرنامجه وغيرها من التفاصيل التي كانوا يجهلونها، ومن ثم تظهر أهمية العامل المعرفي باعتبارها من محددات السلوك الانتخابي.

2- المحددات التنظيمية والقانونية:

- طبيعة النظام الانتخابي:

عرفت بيبا نوريس النظام الانتخابي بأنه:" أداة تحدد كيفية حساب الأصوات وتحويلها إلى مقاعد"، كما عرفه الباحث الفرنسي"كريستوف بروكي C. Broquet" على أنه:"مجموعة القواعد التي تنظم عملية الإدلاء بالأصوات أثناء الانتخابات و تحويل تلك الأصوات إلى مقاعد."(26)

إن النظام الانتخابي يلعب دورا هاما في دفع الناخبين إلى التوجه إلى صناديق الانتخاب، إذ من شأنه أن يشجع على المشاركة الانتخابية ببساطة إجراءاته ووضوحها وشفافيتها ومرونتها، ومن شأنه أن يزيد من نسبة الامتناع والعزوف الانتخابي بتعقيداته وغموض إجراءاته، كما أن تأثيره لا يقتصر على توزيع المقاعد فقط، بل يؤثر كذلك على السلوك الانتخابي ويظهر ذلك في توزيع الأصوات، فالناخبون لا يصوتون لذات الأحزاب في نظام الأغلبية أو التمثيل النسبي، وفي نظام الاقتراع بدورة واحدة أو بدورتين، إذ أن سلوك الناخبين إلى حد ما هو انعكاس للنظام الانتخابي. (27)

- طبيعة الانتخابات:

جرت العادة في الجزائر على أن نسبة المشاركة في الإنتخابات تتغير تبعا لطبيعة هذه الإنتخابات محلية أو تشريعية أو رئاسية، إذ أن الانتخابات الرئاسية عادة شهدت نسب مشاركة مرتفعة مقارنة مع الانتخابات المحلية والتشريعية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول يوضح تغير نسبة المشاركة حسب طبيعة الإنتخابات

الإنتخابات الرئاسية	النسبة	الإنتخابات التشريعية	النسبة	الانتخابات المحلية	النسبة	
					بلدية	ولائية
1995	% 75.35	1991	% 59.00			
1999	%60.25	1997	%65.60	1997	% 65,21	% 65,21
2004	%58.07	2002	%46.06			

% 43.47	% 44.09	2007	%35.65	2007	%74.11	2009
% 42.92	% 44.26	2012	%43	2012	%50.70	2014

من إعداد الباحث إعتمادا على النتائج الصادرة في الجرائد الرسمية

إن هذا الجدول يعطي صورة عن وجود تغير في السلوك الانتخابي حسب طبيعة الانتخابات، فالانتخابات الرئاسية تستقطب مشاركة انتخابية عالية مما يعني ارتفاع معدلات التصويت فيها أكثر من أي انتخابات أخرى، وعادة ما يفسر الإقبال الجماهيري على التصويت في الانتخابات الرئاسية بأنها تخص أعلى هرم السلطة مما يؤثر ذلك على أهمية المشاركة فيها ونظرا لأهمية المنصب الذي يعتبر في بعض الأنظمة كالنظام الجزائري صانع ومصدر ومنفذ السياسات العامة.

وعموما لا يقتصر الأمر بالنسبة لارتفاع نسب المشاركة الانتخابية في الرئاسيات على الجزائر فحسب بل تشمل مجتمعات أخرى، فعلى سبيل المثال تعرف الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية نسب مشاركة أكبر من الانتخابات الخاصة بالكونجرس، هذه الأخيرة تعرف دائما نسبا ضئيلة ففي سنة 1988 عرفت الانتخابات الرئاسية الأمريكية نسبة مشاركة قدرت ب 50.2 % في حين لم تتجاوز نسبة المشاركة في انتخابات الكونجرس 35 %. (28)

وعادة ما تفسر الدراسات المتعلقة بالسلوك الانتخابي هذه الظاهرة بأن الدعاية في الانتخابات الرئاسية تركز على قضايا عامة تهم كافة المواطنين مما يؤثر في سلوكهم ويدفع غالبيتهم إلى المشاركة فيها.

3- المحددات الاجتماعية والاقتصادية (السوسيواقتصادية):

- الولاء القبلي:

إن المتأمل للعملية السياسية يلاحظ مدى تلاحم، وفي أحيان تصادم كل ما هو تقليدي مع ما هو حديث، فالانتخابات مثلا، وعلى المستوى المحلي على وجه الخصوص، تصطدم ببنيات ذهنية قبلية وتصرفات تمليها الانتماءات العشائرية، بحيث تؤثر في عملية" ديمقراطية "هذه الانتخابات، فلا يمكن بذلك لأفراد قبيلة ما أن يتنصلوا من قبليتهم وقيمهم التقليدية ليمارسوا الديمقراطية على وجهها الحديث، خاصة إذا سيطرت عليهم فكرة انتمائهم القبلي و ترسخت جذورها في ذهنياتهم، أو كان خضوعهم للمحترفين (الأحزاب والمرشحين، والقادة ورؤساء القبائل والعشائر وأعيان المجتمع) واضحا.

إن الخطاب التقليدي القائم على القبلية والعشائرية هو الذي يحدد سلوك الناخبين، وهذا زيادة على عمليات الزبونية التي تتم بين المرشحين والناخبين، دون إيلاء أدنى اهتمام سياسي لبرامج الأحزاب والمترشحين.

إن الزبونية أو الزبائنية عبارة عن نسق (système) يقتضي أن يعمل الزعيم (المرشح تحديدا) هو شخصيا أو بواسطة وسطاء أو حلفاء، على مبادلة الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والإدارية بالولاء السياسي والدعم من طرف المتحزبين أو الأتباع، وتتلخص هذه المعادلة في: (ولاء= خدمات = تصويت= سلطة). يجب على المرشح، لكي يتمكن من تجسيد هذه المعادلة، أن يتمتع بنفوذ واسع في الحقل السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي(الخدماتي) والديني والطائفي إلى جانب الاستقطاب العائلي(أو العشائري) والمناطقي الجغرافي.(29)

طبيعة المجتمع المتميز بسيطرة بنى قديمة ترتكز على علاقات القرابة، والجهوية، والمحسوبية وجميعها ظواهر تكبح سيرورة نمو ثقافة سياسية عصرية، كما تمنع ظهور نخب سياسية وفكرية متمرنة على الممارسة السياسية المؤسساتية الخاضعة لضوابط موضوعية تحددها المصلحة العامة للمجتمع والدولة، وليس نزوات فردية، أو مصالح فئوية ظرفية وضيقة الأفق.

ترتبط هذه الظواهر مباشرة بغياب مفهوم المواطنة كونها قيمة وممارسة تميز الثقافة السياسية الحديثة، حيث يعتبر الفرد فاعلا كامل الحقوق، يقوم بواجباته عن وعي وبإرادة حرة، ويشارك في الحياة العامة من خلال انتمائه إلى هيئات وتنظيمات المجتمع المدني .وفي المقابل يعامل من قبل مؤسسات الدولة وأجهزتها من هذا المنطلق، إذ تجدها حريصة على حقوقه المدنية والسياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وتتبارى في خدمته ونيل رضاه .بينما تتميز الأوضاع في مجتمعنا بعكس ذلك تماما، بحيث أن الفرد لم يتحرر بعد من شبكة العلاقات التقليدية البالية التي تنفي وجوده المستقل بعيدا عن الأطر التي تحددها تلك العلاقات، كما تتعامل معه مؤسسات الدولة بنفس المنطق؛ أي باعتباره عضوا في قبيلة، أو عشيرة، أو من جهة محدد ة .ويستمد الفرد قيمته، ويحصل على امتيازات معينة بالنظر إلى موقعه في الجماعة التي ينتمي إليها، وموقع تلك الجماعة ذاتها في شبكة العلاقات الزبونية التي تحكم شؤون الدولة، وتحدد ميزان القوة بين مختلف الأطراف داخل المجتمع عموما.(30)

- الأمية:

يعتبر مشكل الأمية من العوامل السوسيواقتصادية التي تدخل في تحديد السلوك الانتخابي، فالمجتمعات التي تشيع فيها ظاهرة الأمية، قد تهمل الانتخابات ولا توليها اهتماما نظرا لضعف ثقافتها ومستواها العلمي، فتتسبب هذه الأخيرة في انتشار ظاهرة الاغتراب السياسي التي تؤدي إلى عزوف المواطنين عن المشاركة في الحياة السياسية، كما من الممكن أن تؤدي لمشاركة غير فعالة وغير واعية أي أداء غير عقلاني.

وفي الجزائر ورغم تراجع نسبة الأمية بشكل كبير وزيادة أعداد ونسبة المتعلمين فإن هذا لا ينفي وجود نسبة معينة تجهل تماما بما يحدث في الحقل السياسي والإنتخابي، بسبب ضعف مستواها التعليمي، كما لا تنفي وجود نسبة من المتعلمين لا تولي العملية السياسية والإنتخابية اهتماما، على اعتبار أنها لا تدخل ضمن اهتماماتها، وفي هذه الفئة تشيع ظاهرة اللامبالاة السياسية، وفي كلتا

الحالتين سيتميز السلوك الإنتخابي بالإمتناع غير العقلاني أو التصويت غير العقلاني، وستكون أسس الإختيار للفئة الأولى هي :القرابة، الولاءات القبلية، الشخصية التي ترددت كثيرا عليهم، سواء من خلال (الصور، أو التلفزيون، أو الزيارات)، أي الشخصية المعروفة شكلا لديهم.

- الفقر:

يعتبر عامل الفقر محددا لأداء المواطن الانتخابي، مما يجعله يبدي سلوكا معينا، فالمواطن الفقير قد لا يكترث لمجريات الحقل السياسي عامة والانتخابي على وجه الخصوص نظرا لأن جل إهتمامه منصب حول يكسب قوت يومه، كما أنه لا يمكن أن نتجاهل فئة من الفقراء خاصة المثقفة قد تطمح وتتفاءل بالعمليات الانتخابية، التي تعد إحدى الآليات التي تمكنها من التغيير بحثا عن حلول للآفات التي تعاني منها، وفي المقابل قد يعاني أصحاب الطبقات الثرية نفس الخلل على اعتبار أن ثراءهم يلهيهم عن السياسة، أو العكس تماما أي الاهتمام بالسياسة بحثا عن مكاسب أكثر و توسيع أكبر.

خاتمة:

رغم المزايا الناتجة عن المشاركة السياسية إلا أنها في الواقع في العالم العربي تعرف أزمة ترتبط بالتخلف السياسي، حيث أن توجه المواطنين نحو ممارسة المشاركة السياسية يعرف نوعا من الاختلال، فتكون هذه المشاركة إما مشاركة منعدمة أو شكلية، وذلك راجع إلى مجموعة من الأسباب أهمها ميل القيادات السياسية إلى تركيز السلطة في قبضتها، وإقامة نظم تسلطية وتقييد مشاركة الجماهير في الحياة السياسية واعتبار محاولاتهم لنيل حقوقهم تلك أعمال غير مشروعة.(31)

إن انعكاسات الواقع التنظيمي والسلطوي داخل الأحزاب السياسية ينعكس بدوره على العلاقة بين الأحزاب والمجتمع، والتي هي علاقة محدودة وأصبحت تبني على أسس مصلحية وانتخابية، من خلال ممارسات القبلية والجهوية والزبائنية في الانتخابات. ونتيجة لذلك فقد المجتمع خصوصا في أوساط المدن عالية الكثافة الأمل من الأحزاب السياسية في التغيير عبر صناديق الاقتراع من خلال الارتفاع المتواصل في نسب المقاطعة الانتخابية والإقبال على النشاطات السياسية. كما أن ضعف الصلة بين الأحزاب السياسية والمجتمع جعل هذه الأخيرة تبتعد عن أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في الوساطة بين المجتمع المدني والسلطة أو ما يسمى بالوظيفة المنبرية للأحزاب السياسية لإيصال الأصوات المحتجة والمعارضة إلى السلطات، وبدل ذلك أصبحت امتدادا للإدارة الحكومية وامتدادا للسلطة، مما أفقدها الكثير من المصداقية أمام الناخبين والمتعاطفين. هذا يبرز من خلال خروج الأحزاب السياسية وتجاوز الأحداث لها أو عدم قدرتها على الاستجابة للمطالب التي يعبر عنها المواطنون في العديد من المناسبات، من خلال العديد من مظاهر الاحتجاجات الاجتماعية والتي اتسمت بالعنف التلقائي، بل إن هذا العنف والسخط اتجه بدوره إلى الأحزاب السياسية مثل ما حدث من حرق مقرات أحزاب الأرسيدي والأفافاس في منطقة القبائل رغم أنها تمثل معقلا لها. (32)

وتعود أسباب حدوث هذه الأزمة فيما يلي:

- الجهل والأمية وانتشار الفقر.
- انعدام التنشئة السياسية أو سلبية التنشئة السياسية (مواطنين لا مبالين أو خائفين).
- الإحساس بعدم جدوى المشاركة السياسية نتيجة وجود ديمقراطية شكلية وانتخابات غير نزيهة وعدم شرعية السلطة.
- اللامبالاة السياسية (ضعف الحس الوطني وضعف المجتمع المدني).
- العزلة السياسية (الإحساس بأن الفرد مهمش وليس له دور والعزوف عن المشاركة عن طريق الانسحاب من الحياة السياسية). (33)

أما عزوف الكثير عن المشاركة السياسية لأسباب أو أخرى، من بينها : أن الفرد قد يفقد الشعور بالانتماء للمجتمع، أو أنه يتأثر بأصدقائه أو جيرانه، أو كأن يرى بأن العمل السياسي لا جدوى منه، وأن نتائجه غير مؤكدة أو غير مفيدة للمجتمع، أو نظرا لغياب عامل الإثارة و الجدية كأن يرى في الانتخابات مثلا مجرد سيناريو أو ديكور لا طائل من ورائه، أو يتأثر بالمناخ السياسي العام الذي قد يتسم بالخمول والركود، وهذه كلها عناصر نابعة من الثقافة السياسية بشكل عام. (34)

ويدخل في إطار مفهوم المجتمع المدني مجموع الجمعيات والمؤسسات والتنظيمات الاجتماعية، غير أنه وعلى المستوى المحلي، يكاد هذا التنظيم أن يكون منعدما، حيث أن هذه التنظيمات لا تلعب بشكل جلي دور الوسيط بين المجتمع والسلطة الحاكمة أو الدولة كما هي الحال بالنسبة للمجتمعات المدنية في الدول الغربية، وهذا على اعتبار أن مجتمعنا المحلي مجتمع قبلي عشائري. (35)

لقد أصبح دور المجتمع المدني على المستوى المحلي محدودا جدا ويقتصر على بعض المبادرات الفردية التي غالبا ما تخضع للسلطة الحاكمة وتنعدم لديها الديمقراطية في اتخاذ القرارات، وعدم الشفافية في التسيير، وحب الزعامة والظهور السياسي. (36)

إن الأزمة في الجزائر تظهر في تفضيل الحلول الفردية وعدم الإيمان بالقدرة على الفعل الجماعي، وهي ظاهرة مستشرية لدى أكثر من جيل من الجزائريين، إذ أصبح هناك إنسان جزائري غير مبال لا يهتم إلا بنفسه وبمشاكله الشخصية، لا ينخرط في الأحزاب التي غادر ساحتها ولا يثق في أ ي خطاب، لأن هذا وتلك جميعها كذب عنده وفستي(هراء). (37)

هناك مقاربتان سائدتان في دراسات علم اجتماع الانتخابات تركز الأولى على ما يمكن تسميته بالمدى الطويل، لنصل في حالة الانتخابات بالجزائر إلى بعض النتائج التي توصلت لها هذه المقاربة التاريخية، ومن بينها أن نسبة المشاركة الشعبية في هذه الانتخابات كانت على العموم وكقاعدة عامة دائما ضعيفة لاقتناع المواطن أنها انتخابات من دون رهانات فعلية ومحسومة سلفا وأن الجزائري- حتى لا نقول مواطن - الريفي والكبير في السن والأقل تعليما والمرأة كان دائما "أكثر مشاركة" في

هذا النوع من الانتخابات، من المواطن الساكن بالمدن الكبرى والمتوسطة والمتعلم والشاب الذي تحول إلى مقاطع فعلي إلى الانتخابات، لا يشارك فيها ولا يهتم بيومياتها إلا كاستثناء وليس قاعدة.

كما تخبرنا هذه المقاربة التاريخية أن سكان منطقة القبائل مثلا عادة ما يقاطعون الانتخابات ولا يشاركون فيها إلا بنسب ضعيفة، عكس مناطق الهضاب العليا والصحراء وحتى المناطق الحدودية. منطقة القبائل التي يقل فيها تدخل الإدارة، مما يجعل نتائجها أقرب للحقيقة من المناطق الأخرى التي يقل فيها تدخل المواطن وتسيطر على تنظيمها الإدارة بشكل فج . (38)

ويرى الأستاذ "عبد الناصر جابي" أن الانتخابات في المدن الكبرى كالعاصمة تختلف عنها بالمدن الداخلية وفي الأرياف والبوادي، حيث أن أرقام الانتخابات المختلفة تبين أن المدن الكبرى تنتخب أقل بينما تزداد نسب المشاركة في مدن الهضاب والجنوب أكثر، وقد برر ذلك بعدة اعتبارات سوسيولوجية، فقد أوعز ضعف نسبة المشاركة في المدن لحدوث تغيير في سلوك الأشخاص الذين أصبحوا يميلون إلى الانفرادية أكثر فأكثر عكس المواطن في الريف الذي مازال يفكر تفكيرا جماعيا وبالتالي فان الجماعة التي ينتمي إليها هي التي تختار وتنتخب.

كما يرى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما قلت المشاركة في الانتخابات، مركزا على المتغيرات الاجتماعية الأخرى التي تؤثر في الفعل الانتخابي مثل تعامل المرأة مع الانتخابات الذي يختلف عن تعامل الرجال بالنظر إلى التطور الكبير الذي حققته المرأة في مجتمعها مقارنة بالستينات والسبعينات. (39)

وفي هذا الإطار يمكن تقديم بعض الاقتراحات لتجاوز محنة أزمة المشاركة السياسية رغم حداثتها بالوطن العربي، وذلك من خلال ما يلي:

1- تفعيل مؤسسات المجتمع المدني.

2- تعميق الممارسة الديمقراطية عن طريق احترام رأي المواطنين ومشاركتهم أكثر في صنع القرارات.

3- تفعيل دور وسائل الإعلام وإتاحة الفرصة للتيارات الفكرية والسياسية المختلفة للتعبير عن آرائها وأفكارها، بغية ترويج الثقافة السياسية وتطويرها.

4- العناية بالتنشئة السياسية وجعلها عملية دائمة ومستمرة، تعمل على تعميق الإحساس بالمسؤولية نحو المجتمع والولاء للوطن وخدمته.

5- العمل على إيجاد تنمية حقيقية بكل أبعادها المختلفة بما يؤدي إلى التخفيف والحد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المواطنون، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى رفع مستوى الوعي السياسي وزيادة الاهتمام لدى المواطنين بالشأن السياسي العام، وبأهمية مشاركتهم في صناعة القرارات والسياسات العامة أو التأثير عليها.

وفي الأخير يمكن تمييز سلوكيات أفراد المجتمع الجزائري في العملية الانتخابية من خلال الموقف المعبر عن بالمشاركة وبالتالي التصويت ، أو المقاطعة والعزوف عن التصويت ، وكل ذلك يتغذى من عدة

عوامل فالممتنعون يمكن تقسيمهم إلى ثلاث مجموعات واضحة المعالم ، الأولى – وجود حالة من الإحباط السياسي في صفوف المواطنين، جراء استمرار الدوران في الحلقة المفرغة للازمة السياسية في البلاد إضافة إلى اللامبالاة وعدم الاكتراث بالعملية الانتخابية، وهي مجموعة قائمة في كل مجتمع لا ترى سببا كافيا لمشاركتها في عملية الاقتراع الثانية – الممتنعون احتجاجا على سياسة الدولة أو على أداءات الأحزاب، وهؤلاء غير منظمين ولكن في ازدياد كبير أما الثالثة – الممتنعون إيديولوجيا وهم مواطنون دأبوا على مقاطعة الانتخابات كقرار ذاتي فردي.

لقد تعددت العوامل الخاصة بالمشاركة الانتخابية للفرد الجزائري، يمكن إرجاعها إلى عوامل اجتماعية كالبطالة وتردي الأحوال الاقتصادية، وكذا نسبة المتعلمين والأمية الثقافية والسياسية ، وثقة ودور المواطن بدور هذه المشاركة في تغيير مصيره ، وتحقيق أمنياته بالعيش بكرامة ، وثقته بنفسه وبالدولة التي ينتمي إليها على المستوى المادي والمعنوي ، وأن يتمتع بالحرية والعدالة الاجتماعية. (40)

المراجع:

(1)- ر.م – **السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري** – ص ص 1-2.

(2)- محمد السويدي، **علم الإجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه**، ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1990، ص 149.

(3)- فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، (ترجمة محمد عرب صاصيلا)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص 321.

(4)- عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**، ج2 ، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص 17.

(5)- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات**، الجزائر: دار هومة، 2007، ص 127.

(6)- عامر مصباح، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، الجزائر: المكتبة الجزائرية، 2005، ص 94.

(7)- علي السلمي، **السلوك الإنساني في الإدارة**، القاهرة: دار غريب للطباعة، د.س.ن، ص ص 21-22.

(8)- ر.م- **السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري**- ص22.

(9)- ر.م- **السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري**- ص 24.

(10)- عبد الهادي الجوهري، **أصول علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000، ص 15.

(11)- العزي سويم ،**علم النفس السياسي: قراءة تحليلية نقدية**، عمان: دار إثراء للنشر والتوزيع، 2010، ص 158.

(12)- عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج 1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 844.

(13)- جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة** ، (ترجمة عامر الكبيسي)، عمان: دار المسيرة، 1999 ، ص 46.

(14)- ر.م- **أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه** – 107.

(15)- جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة** ، (ترجمة عامر الكبيسي) ، عمان: دار المسيرة ، 1999، ص 46.
(16)- فيليب برو، مرجع سابق، ص214 .
(17)- مولود زايد الطبيب – **علم الإجتماع السياسي** – ص ص 182-183.
(18)- مولود زايد الطبيب – **علم الإجتماع السياسي** - ص 186.
(19)- فيليب برو، مرجع سابق، ص 215.
(20)- ر.م- **السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري**- ص 79.
(21)- مولود زايد الطبيب – **التنشئة السياسية** - ص 11.
(22)- مولود زايد الطبيب – **علم الاجتماع السياسي** - ص 159.
(23)- محمود أبو النيل، **علم النفس السياسي - عربيا وعالمياً**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2008، ص 179.
(24)- سعد الدين إبراهيم، **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي**، عمان: منتدى الفكر العربي، 1988، ص 186.
(25)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستوري لسنة 1996، الجريدة الرسمية عدد 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، ص 12.
(26)- ر.م- **إصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر** – ص 34.
(27)- ر.م- **أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه** – ص 137.
(28)- ر.م- **أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه** – ص 143.
(29)- منصور مرقومة، **"المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر: بين الواقع والنظرية"**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص أفريل 2011، ص ص 304-305.
(30)- العياشي عنصر، **"سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"**، مجلة المستقبل العربي، العدد 191 جانفي 1995، ص ص 83 - 94.
(31)- ر.م- **المشاركة السياسية و التحول الديمقراطي في الجزائر**- ص 86.
(32)- عبد العالي عبد القادر- **الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر**.
(33)- عبد الهادي الجوهري، **أصول علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000، ص ص 38-39.
(34)- محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص ص 161-162.
(35)- جان وليام لابيار، **السلطة السياسية**، ترجمة إلياس حنا، سلسلة زدني علما، ط 2، بيروت: منشورات عويدات ،1997، ص 51.
(36)- حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين :بحث في تغير الأحوال والعلاقات**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 172.
(37)- عبد الناصر جابي، **مأزق الانتقال السياسي في الجزائر: ثلاثة أجيال وسيناريوان**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 28.
(38)- عبد الناصر جابي، **رئاسيات 2014 بين الاتجاهات العامة والحدث:** زيارة للموقع تمت يوم:2014/06/07 على: **http://www.elwatandz.com/articles/12811.html** (22:30
(39)- **الظاهرة الانتخابية في الجزائر ما زالت تفتقد إلى البعد الأكاديمي**، النهار /http://www.ennaharonline.com/ar
(40)- ر.م- **السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري**- ص 139.